مجلة البحوث والدراسات العربية

العدد 78
يونيو 2023

دورية، مُحَكَّمة (نصف سنوية)، تُعْنَى بنشر الدراسات ذات الصلة بعلوم: اللغة العربية، والأدب، والعلوم السياسية، والتاريخ، والجغرافيا، والاقتصاد، والتربية، والإعلام، والقانون، وعلم الاجتماع، والتراث.

رئيس التحرير

أ.د/ محمد مصطفى كمال

مدير التحرير

د/ محمد محمود الطناحي

التدقيق والمراجعة

د/ تامر عبد الحميد أنيس

الهيئة الاستشارية

أ.د/ أحمد زايد
د/ تامر أنيس
أ.د/ ريم عادل
د/ ريهام باهي
أ.د/ سامي السيد
أ.د/ شريف شاهين
أ.د/ صلاح فوزي
أ.د/ عادل زايد
أ.د/ متولي عبد الصمد
أ.د/ محمد عفيفي
أ.د/ ناديه يوسف

- المجلة حاصلة على عضوية اتحاد الجامعات العربية (معامل التأثير العربي).
- المجلة حاصلة على معايير اعتماد معامل التأثير والاستشهاد العربي (أرسيف - Arcif).
- الأفكار الواردة لا تعبر بالضرورة عن رأي المنظمة والمعهد.
- ترتيب البحوث لا علاقة له بمكانة الباحث.
- يسمح بالنقل عن المجلة بشرط الإشارة.
- قواعد النشر في آخر المجلة.

الحقوق محفوظة:
الترقيم الدولي الموحّد للطباعة 2356-9379
الترقيم الدولي الموحّد الإلكتروني 2805-3249
الموقع الإلكتروني للمجلة www.iars.journals.ekb.eg
البريد الإلكتروني للمجلة rsdept@iars.net
Ref. No.: 2020J66
DOI: 10.18576/2020J66

النظام الإقليمي العربي
بين الاستمرارية والتغيير

أ.د. مريم سلطان لوتاه(*)

مقدمة:

اتسم النظام الإقليمي العربي بقدر من الاستمرارية امتدت لما يزيد على سبعة عقود، صحيح أن حالة الاستمرارية هذه قد اعترضتها عدة تحديات لعل من أهمها اتفاقية كامب ديفيد وما ترتب عليها من قطيعة عربية شبه كاملة لمصر، والحرب العراقية - الإيرانية وانشغال دول الخليج العربي بها، وبتحديات الثورة الإيرانية، وبروز مجلس التعاون الخليجي كنظام عربي فرعي إلى جانب بروز نظم عربية فرعية أخرى كالاتحاد العربي والاتحاد المغاربي، وهي نظم فرعية شغلت بقضاياها الخاصة الأمر الذي انعكس سلبًا على أداء النظام الإقليمي العربي.

وتطرح الدراسة العديد من التساؤلات من بينها:

- ما المقصود بالنظام الإقليمي العربي، وإلى أي مدى يمكن القول بتمتعه بالشروط الواجب توافرها في أية منظومة إقليمية؟

- ما الإمكانات التي يتمتع بها النظام الإقليمي العربي؟

- ما أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد النظام الإقليمي العربي؟

- ما السيناريوهات المحتملة للنظام الإقليمي العربي في ضوء الإمكانات التي يتمتع بها والتحديات التي تعرض لها؟

(*) أستاذ العلوم السياسية، قسم الحكومة والمجتمع - جامعة الإمارات، دولة الإمارات العربية المتحدة.

وخلصت الدراسة إلى عدة سيناريوهات تستشرف مستقبل النظام الإقليمي العربي، فوفق السيناريو الأول (الفوضى وانفراط النظام) يبدو النظام الإقليمي العربي مهددًا بمزيد من الضعف والتفكك الذي قد يصل إلى درجة انفراط النظام، بل إن البعض يذهب إلى ما هو أصعب من ذلك بالحديث عن تراجع الدولة القومية أمام صعود الولاءات دون القومية (مذهبية وطائفية وعرقية) مما قد يفسح المجال لذوبان هوية المنطقة العربية الجامعة المانعة وبروز الهويات الفرعية، بينما السيناريو الثاني (الاستقطاب والمحاور) تبدو احتمالاته قوية خاصة في ظل المعرفة بطبيعة التحالفات في هذه المرحلة والتي تحولت من تحالفات مبدئية إلى تحالفات مصلحية، ومن تحالفات دائمة إلى مؤقتة، ومن تحالفات كلية إلى تحالفات جزئية فقد يلتقي أعضاء أي تحالف حول بعض الملفات ويختلفون في ملفات أخرى، وتشير التفاعلات العربية - العربية منذ عام 2014 على أرجحية السيناريو الثالث (القطب الجاذب) خاصة في ظل توطيد العلاقات بين دول الخليج العربي ومصر باعتبارهم الدول الأكثر فاعلية وتأثير على المستوى العربي في هذه المرحلة، وصمود هذا التحالف لفترة من الزمن في ظل تحديات كثيرة ينبئ بقناعة قادة هذه الدول وشعوبها بأن التقارب والتكتل العربي خيار حتمي للتمكن من مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

ومثَّل الصراع العراقي - الكويتي في الثاني من أغسطس 1990 أحد أبرز الصراعات العربية - العربية والتي لم تقف تأثيراته على المستوى السياسي والاجتماعي فحسب، بل امتدت لتلقي بآثارها على العقل العربي وزعزعة ثوابته، الأمر الذي قاد بعض المفكرين العرب إلى التحول من النقيض إلى النقيض على مستوى توجهاتهم الفكرية، وتراجع الفكر القومي العربي الذي مثل منذ خمسينيات القرن العشرين التيار الفكري السائد في الوطن العربي والداعم للتوجهات العربية والنظام الإقليمي العربي، وتقدمت تيارات فكرية أخرى كالتيار الليبرالي والتيار الإسلامي، ولكل منهما تصوراته الفكرية والسياسية المتعارضة مع النظام الإقليمي العربي.

وجاءت الحرب الأمريكية على العراق لتلقي بظلالها على المنطقة؛ إذ انقسمت

المواقف الرسمية تجاهها، بالإضافة إلى أنها قد عطلت الدور الفاعل للعراق على مستوى النظام الإقليمي العربي نظرًا لما كان يتمتع به من قوة اقتصادية وعلمية وسياسية وعسكرية، وحولته إلى ساحة للفوضى وعدم الاستقرار والفساد المالي والإداري والسياسي، وساحة مضافة للاختراق الإيراني للأمن القومي العربي.

ورغم خطورة التحديات السابقة الذكر وتداعياتها السلبية على النظام الإقليمي العربي، فإن هذا النظام قد تعرض منذ عام 2010 لتحدٍ ذي طبيعة مغايرة تمثل فيما شهدته بعض الأقطار العربية من احتجاجات وحالة فوضى وعدم استقرار انطلقت من تونس لتشمل أكثر من قطر عربي في آن واحد، الأمر الذي هدد الأمن والاستقرار في هذه الدول، ناهيك عن حالة الإرباك التي منيت بها النظم السياسية العربية الأخرى خشية امتداد حالة الفوضى وعدم الاستقرار إليها، والتي تباينت مواقفها حيال حالة الفوضى التي شهدتها بعض الأقطار العربية.

ومثل الاختلاف في المواقف الرسمية العربية حيال حالة الفوضى في كل قطر تحديًا مضافًا للتحديات التي شهدها النظام الإقليمي العربي، وبدا ذلك واضحًا حيال الأزمة المصرية والأزمة السورية والأزمة الليبية والأزمة اليمنية، فبينما نظرت بعض الأقطار العربية إلى وصول الإسلاميين إلى السلطة باعتباره يمثل تهديدًا للأمن والاستقرار، سواء على المستوى القُطْري أو القومي العربي، أيدته نظمٌ أخرى ودعمته ماديًّا وسياسيًّا وعسكريًّا.

وتحاول هذه الدراسة التطرق لأهم التحديات الراهنة والمحتملة التي يتعرض لها النظام الإقليمي العربي وتأثيراتها على مستقبله.

تساؤلات الدراسة:

تطرح هذه الدراسة العديد من التساؤلات من بينها:

- ما المقصود بالنظام الإقليمي العربي،؟ وإلى أي مدى يمكن القول بتمتعه بالشروط الواجب توافرها في أية منظومة إقليمية؟

- ما الإمكانات التي يتمتع بها النظام الإقليمي العربي؟

- ما أهم التحديات الداخلية والخارجية التي تهدد النظام الإقليمي العربي.

- ما السيناريوهات المحتملة للنظام الإقليمي العربي في ضوء الإمكانات التي يتمتع بها والتحديات التي تعرض لها.

الدراسات السابقة:

من أبرز الدراسات التي تناولت الثورات والحراك الشعبي بالدراسة والتحليل كتاب: (فلسفة الثورة العالمية) لفرانز ماريك، ترجمة: منير شفيق، بيروت، دار الطليعة، 1972، وتناول فيه قضايا الثورة العالمية المعاصرة في سياق فلسفة الثورة العالمية منذ عصر النهضة مرورًا بماركس وانجلز ولينين وانتهاءً بالخلافات المعاصرة.

وكتاب: (الانهيار المديد.. الخلفية التاريخية لانتفاضات الشرق الأوسط العربي)، لحازم صاغية، بيروت، دار الساقي، 2013 - ويتوقف الكتاب عند لحظة انفجار الثورات في الوطن العربي، وكيف أن الأنظمة الاستقلالية التي قامت ولا سيما العسكري منها، عملت على تكريس الأسوأ في دولها، كما أنها زادت في تديين مجتمعاتها وتوتيرها، فقاد إلى بروز تيارات الإسلام السياسي، التي زعمت بأنها الحل لحالة التأزم العربي، والتي استثمرت حالة الحراك السياسي العربي لصالحها، في ظل ضعف القوى السياسية الأخرى وعدم جاهزيتها.

وقدم سمير أبو زيد في كتابه: (الثورات الشعبية العربية وتحديات إنشاء الدولة الحديثة)، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2013 - تحليلًا شاملًا لمفهوم الدولة من الزاويتين الغربية الحديثة والعربية المعاصرة، واستعرض الكتاب قضايا نظام الحكم والسيادة والشعب والحدود، وحاول معالجة قضايا هوية الدولة وحدود الديمقراطية وعلاقة التمايزات الدينية والعرقية بطبيعة الدولة.

واستعرض توفيق المديني في كتابه: (تونس الثورة المغدورة وبناء الدولة

الديمقراطية)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، 2013 - ثورة تونس التي قادتها الحركة الشبابية وانخرطت فيها فئات الشعب المختلفة والتي اتسمت بطابع السلمية في بداياتها، غير أنه بعد وصول الإسلاميين في كل من تونس ومصر وليبيا بدأت الحركات الشبابية بالشعور بخيبة الأمل في ظل «الثورة المغدورة».

وشكل كتاب: (حركات الإسلام السياسي والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول) إعداد وتحرير: جمال سند السويدي وأحمد رشاد الصفتي، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014 - أهمية خاصة حيث يقدم تفسيرًا للصعود السياسي للإسلاميين في ظل ما يسمى بـ«الربيع العربي»، كما حلل تجارب الأحزاب والحركات الإسلامية في ممارسة السلطة والحكم وقيمها، وناقش الآثار والتداعيات السلبية لظاهرة «تسييس الدين وتديين السياسة» التي انخرطت فيها الأحزاب والحركات الإسلامية السياسية.

كما استعرض كتاب: (التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية)، لفتوح أبو دهب هيكل، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2014 - السلوك الدولي في مكافحة الإرهاب على المستويين الوطني والجماعي وتحليله وبيان انعكاساته على مبدأ السيادة الوطنية، وتوظيف الإرهاب الدولي لإدارة صراعات التنظيمات الإرهابية، وانعكاس كل ذلك على المجتمعات والشعوب.

وفي كتاب: (فقه الثورة) ليوسف زيدان، من منشورات دار الشروق، القاهرة، 2015 - تحدث الكاتب عن أصول الفقه الثوري وقواعده الأساسية والمبادئ الحاكمة للحركة الثورية - والمقصود بتلك الحركات الشعبية التي خرجت مؤخرًا للميادين بشكل تلقائي - والكتاب نتاج تأملات متوالية واستبصار لمسار الثورة المصرية وما جرى حولها من ثورات عربية، وإمعان النظر في التحولات الدرامية لمسار هذه الثورات، والخبرة المستفادة من هذه التحولات.

ومن الدراسات السابقة التي تطرقت لمفهوم النظام الإقليمي، كتاب لجميل مطر وعلي الدين هلال بعنوان: (النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، والذي مثَّل مرجعًا أساسيًّا في دراسة النظم الإقليمية بصفة عامة، والنظام الإقليمي العربي بصفة خاصة، حيث تناول الكتاب تعريف بالنظام الإقليمي العربي من حيث نشأته وتطوره، والإطار التنظيمي له، وعناصر الاستمرارية والتغير فيه.

وفي ضوء ما شهده النظام الإقليمي العربي من بروز نظم إقليمية فرعية، تناول الدكتور محمد السعيد إدريس في كتابه: (النظام الإقليمي الخليجي العربي)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 - بالتحليل المقارن المراحل الثلاث لتطور النظام الإقليمي الخليجي بتفاعلاته ومسارات علاقاته باعتباره نظامًا إقليميًّا فرعيًّا عربيًّا منذ نشأته وحتىٰ مشارف القرن الجديد، وهي: مرحلة البحث عن قواسم مشتركة، ومرحلة الاستقطاب والصراع، ومرحلة الانفجار والمراجعة، متعرضًا لتأثير محددات البيئة الداخلية والإقليمية من جهة، والمسارات التي تحكم علاقة النظام الإقليمي الخليجي بالنظامين العربي والدولي من حيث الاستقلالية والتبعية من جهة أخرىٰ.

وهناك كتاب للدكتور عبد الخالق عبد الله حول (النظام الإقليمي الخليجي)، دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2006 - ركز فيه علىٰ التعريف بالنظام الإقليمي الخليجي وقدراته وما تتمتع به دوله من إمكانيات اقتصادية، كما تعرض للأسباب المسؤولة عن ما يعانيه النظام الإقليمي الخليجي من أزمات وصراعات.

وهناك كتاب ناثان بروان بعنوان: (صعود الحركات الإسلامية في دول الربيع العربي) Nathan J. Brown, *"When Victory Is Not an Option: Islamist Movements in Arab Politics"* (USA: Cornell University Press, 2012)، أشار فيه إلىٰ صعود قوة الإسلام السياسي في بعض البلدان العربية (مصر والأردن والكويت وفلسطين) محاولًا فهم وتفسير صعود القوىٰ الإسلامية في البلدان العربية،

وبالرغم مما تضمنه الكتاب من تحليلات نظرية لتصاعد قوى الإسلام السياسي، إلا أنها وإن استطاعت في بداية موجات الربيع العربي استثمار الوضع لصالحها باعتبارها الجماعة الأكثر تنظيمًا، إلا أن ممارساتها فيما بعد قد أدت إلى تراجع شعبيتها وخروجها من المشهد السياسي خاصة في مصر وتونس.

واتسم كتاب مارك لينيش: (الانتفاضة العربية: الثورات غير المنتهية في الشرق الأوسط الجديد) Marc Lynch, *The Arab Uprising: The Unfinished – Revolutions of the New Middle East* (New York: Public Affairs, 2012) بتناوله للثورات العربية بالشمول وعمق التحليل، إذ أشار إلى أن موجات ما عرف بالربيع العربي وإن تشابهت في بداياتها إلا أنها اختلفت فيما بعد في مساراتها ومآلاتها، كما لفت الانتباه إلى مسألة مهمة عند التعامل مع الثورات في البلدان العربية تتمثل في وحدة المجال السياسي العربي، ولعل ذلك ما يفسر سرعة انتقالها من قطر إلى قطر، وتداخل محركاتها القطرية والإقليمية. كما لفت الانتباه إلى اختلاف موجات الحراك الشعبي منذ اندلاعها في نوفمبر 2010 عما شهده الوطن العربي من ثورات في الماضي نظرًا لاختلاف الأجيال من جهة، وتقنية المعلومات وتوظيفها لصالح هذا الحراك من جهة ثانية، والانفتاح على الفضاء الإعلامي. كما أشار إلى محورية القضية الفلسطينية وتأثيرها في الحراك الشعبي العربي، باعتبار أن عدم الوصول إلى حل عادل لها يمثل عاملًا من عوامل التوتر السياسي في المنطقة.

كما اعتمدت الدراسة على مجموعة من الأبحاث والدراسات المنشورة، ومن بينها دراسة: «في ذكرى الربيع العربي.. هواجس وتأملات» للدكتور أمباي بشير التي نشرت في مجلة السياسية الدولية، والتي أشار فيها إلى موجات التغيير الأربع التي شهدها الوطن العربي في النصف الأول من القرن الماضي، وعرفت الموجة الأولى بالثورات الوطنية ضد الحكم العثماني في منطقة الخليج العربي واليمن. والثانية امتدت إلى الثورات الوطنية ضد الاستعمار، والموجة الثالثة تتمثل – من وجهة نظره – في حركات الجهاديين، بدءا من تسعينيات القرن الماضي، أما الموجة الرابعة والأخيرة فهي الثورات

العربية ضد الحكم القومي الاستبدادي، وتعد ثورات الربيع العربي امتدادا نوعيا لهذه الأخيرة، ومختلفة عنها من حيث نهجها السلمي في مصر وتونس.

وتم الاعتماد أيضًا على مقال للدكتور وحيد عبد المجيد بعنوان: «ربيع العرب وحروبهم.. المخاض الأخير؟» نشر في مجلة السياسية الدولية - أشار فيها إلى القواسم المشتركة بين الثورات على اختلافها، والتي من أبرزها أن الموجات الثورية تشهد صعودًا وتراجعًا وتستمر حتى تحقق الأهداف التي قامت من أجلها، وأن الثورات تأتي كنتيجة لانسداد أفق الإصلاح وهي بذلك اضطرارًا وليس اختيارًا، وأن مقدماتها لا تنبئ بتطوراتها ومآلاتها، وأن الاحتجاجات في بداياتها تتنامى وتستثمر الغضب المجتمعي المتراكم لفترات طويلة مما يكسبها قوة ودافعية أكبر. وبذلك فهو ينظر إلى الحالة المستقرة التي تشهدها أجزاء من الوطن العربي اليوم باعتبارها حالة متوقعة في سياق الثورات بصفة عامة.

وهناك أيضًا دراسة للأستاذ الدكتور محمد السيد سليم بعنوان: «ضغوط ما بعد الثورات: الانكشاف المتزايد للنظام الإقليمي العربي»، في مجلة السياسة الدولية - اتسمت بعمق التحليل سواء فيما يتعلق بفهم التفاعلات على مستوى النظام الإقليمي العربي وما شهده من تحولات، أو على مستوى تأثير ما عرف بالربيع العربي على النظام الإقليمي العربي؛ إذ أشار إلى ما شهده النظام الإقليمي العربي من أحداث منذ هزيمة عام 1967، مرورًا بالحرب اللبنانية وحتى الغزو العراقي للكويت، وكيف أثرت تلك الأحداث في تراجع النظام الإقليمي العربي الذي ولج منذ بداية التسعينات مرحلة دولية جديدة اتسمت بأحادية القطبية من جهة ومزيد من التحديات التي واجهها النظام الإقليمي العربي من جهة ثانية لعل من أبرزها مزيد من التدخل الأمريكي في المنطقة، واحتلال العراق. كما لفت الانتباه إلى أن حالة عدم الاستقرار التي يشهدها الوطن العربي قد أحيت مشروعات غربية تجاه المنطقة كالمشروع الشرق أوسطي لافتًا الانتباه إلى أن فرص إقامة هذه المشاريع لا تتمثل فيما تتمتع به من قوة بقدر ما تتعلق بضعف وتراجع النظام العربي.

وبالرغم مما تضمنته تلك الدراسات من نقاط قوة سواء على المستوى المعرفي أو التحليلي إلا أنها في مجملها قد أغفلت العامل الخارجي في تحريك موجات ما عرف بالربيع العربي وهذا لا ينفي وجود العوامل الداخلية المحركة لشريحة من الجماهير العربية سواء على المستوى القطري أو على المستوى العام، بقدر ما يعني ضرورة الانتباه للعامل الخارجي في تحريك الشباب العربي باتجاه التغيير تماشيًا مع مشروع الفوضى البناءة (الخلاقة)، وإنجاز مشروع الشرق الأوسط الجديد (الكبير).

وتأتي هذه الدراسة لتستكمل ذلك الجهد العلمي حول هذا الموضوع، بالتركيز على تداعيات ما عرف بالربيع العربي على النظام الإقليمي العربي، للقناعة بأن حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي قد زادت من هشاشة النظام الإقليمي العربي، ومن درجة السيولة والرخاوة التي يعاني منها، كما زادت من حجم التحديات التي تعترضه والتي تمثل في مجملها أرضية ملائمة لمزيد من الاختراق للنظام الإقليمي العربي من قبل القوى الدولية والإقليمية.

فرضيات الدراسة:

تنطلق هذه الدراسة من فرضيتين أساسيتين، مفاد الفرضية الأولى وجود علاقة إيجابية طردية بين كفاءة أداء النظام الإقليمي العربي ممثلًا في الجامعة العربية ومنعته في مواجهة التحديات. وتصح هذه الفرضية في التعامل مع النظام السياسي على المستوى القطري أو الإقليمي.

أما الفرضية الثانية فمفادها وجود علاقة إيجابية طردية بين العلاقة التعاونية لدول مثلث الارتكاز على مستوى النظام الإقليمي العربي وتماسك النظام، فكلما كانت دول المركز قوية ومتعاونة استطاعت جذب أطراف النظام نحو التماسك.

منهج الدراسة:

سوف يتم تناول هذا الموضوع من خلال الجمع بين المنهج التاريخي لتتبع نشأة النظام الإقليمي العربي والمراحل التي مر بها، باعتبار أن المنهج التاريخي يصف

ويسجل ما مضىٰ من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها علىٰ أسس علمية منهجية ودقيقة؛ بقصد التوصل إلىٰ حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر في ضوء الماضي والتنبؤ بالمستقبل[1].

ومنهج التحليل النظمي إذ يرىٰ ديفيد استون بأن النظام في أدائه لوظائفه يتفاعل مع البيئة من حوله بمستوياتها الداخلية والخارجية كافة، يتأثر بها ويؤثر فيها، ويتخذ سياساته وقراراته بناءً علىٰ المطالب والضغوط المجتمعية، وتحدث سياساته ردات فعل قد تمثل رضا ومساندة مجتمعية، وقد تكون ضغوطًا ومطالب جديدة[2].

لذا فإن توظيف المنهج النظمي سوف يعين علىٰ دراسة ما يمتع به النظام الإقليمي العربي في بعض مراحله من قوة، وما تعرض له في مراحل أخرىٰ من تحديات، ومدىٰ قدرته علىٰ استثمار عناصر القوة وتذليل التحديات باعتبار أن قدرته علىٰ ذلك تمثل الرهان الوحيد لاستمراريته وبقائه.

محاور الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الإجابة علىٰ التساؤلات السابقة واختبار فرضيتيها من خلال المحاور التالية:

- المحور الأول: النظام الإقليمي العربي .. المفهوم والنشأة.
- المحور الثاني: النظام الإقليمي العربي بين القوة والضعف.
- المحور الثالث: النظام الإقليمي العربي والسيناريوهات المحتملة.

*

(1) علي عسكر وآخرون، البحث العلمي، الكويت، مكتبة الفلاح، ط3، 2003، ص105.
(2) كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984، ص31-33.

المحور الأول: النظام الإقليمي العربي .. المفهوم والنشأة:

قد يكون من المفيد هنا التطرق لمفهوم النظام الإقليمي وشروط قيام أية منظومة إقليمية للوقوف على مدى توافر هذه الشروط في النظام الإقليمي العربي، وما إذا كان حضور هذه المقومات أو غيابها مسؤول عن ضعف النظام الإقليمي العربي، أم أن ذلك الضعف راجع لأسباب أخرى خاصة بطبيعة التفاعلات العربية - العربية من جهة، والعربية - الخارجية من جهة أخرى.

ويقصد بالنظام الإقليمي الإطار المحدد للتفاعلات الدولية في منطقة ما، وهكذا تبرز الجغرافية كأرضية أساسية لتلك التفاعلات.

ويمكن القول إن استخدام مفهوم «النظام الإقليمي» في العلاقات الدولية حديث نسبيًّا، إذ ترجع بدايات استخدامه إلى الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، خاصة عند استخدام مفهوم «الإقليمية» مقابل مفهوم «العالمية»، إذ برز جدل فكري حول ما إذا كانت النظم الإقليمية يمكن أن تؤثر بشكل أفضل في تحقيق الأمن والسلم الدولي في مقابل فكرة التعاون على مستوى النظام الدولي ككل.

وإذا كان لقيام النظم الإقليمية ما يبررها منذ مرحلة الستينيات من القرن الماضي، فإن عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة قد أضافت الجديد لتلك المبررات، إذ إن التكتلات الإقليمية عادة ما تكون أكثر قدرة في التأثير وتحقيق المصالح المشتركة في ظل بيئة دولية مفتوحة، مقارنة بقدرة كل دولة على حدة.

وهناك مجموعة من الأسس التي ينهض عليها أي نظام إقليمي، ويمكن إيجازها فيما يلي:

الاتصال الجغرافي بين مجموعة من الدول تربطها علاقات تعاونية ممتدة نسبيًّا عبر الزمن، وتجمعها العديد من القواسم المشتركة (عرقية وثقافية ولغوية ودينية...)، وتدخل في شبكة من التفاعلات السياسية، تتميز بالاستقلال النسبي عن نفوذ الدول الكبرى.

وبالنظر إلى العناصر المؤسسة لأية منظومة إقليمية يمكن القول إن جميع شروطها متوافرة في النظام الإقليمي العربي، بل هي حاضرة وبقوة فيه، مقارنة بالنظم الإقليمية الأخرى، سواء من حيث الاتصال الجغرافي بين الدول العربية المكونة للنظام الإقليمي العربي، أو من حيث تشابه الخبرة التاريخية والسياسية لشعوب هذه الدول، أو من حيث القواسم الثقافية التي تربط الشعوب العربية والتي ساعدت على بروز هوية عربية جامعة، ومميزة للنظام الإقليمي العربي في تعامله مع محيطه الإقليمي والدولي، أو من حيث المصالح المشتركة والمصير الواحد[1].

إلا أن توافر هذه المقومات لم ينعكس إيجابيًّا على أداء النظام الإقليمي العربي، سواء على مستوى العلاقات العربية - العربية، أو على مستوى علاقة النظام الإقليمي العربي بجواره الجغرافي من جهة، وبالنظام الدولي من جهة أخرى.

وقبل محاولة الحديث عن نشأة النظام الإقليمي العربي يمكن الإشارة إلى أن حالة الوحدة والتماسك للبلدان العربية «الأعضاء في النظام الإقليمي العربي» كانت تمثل الأصل في تكوين هذه المنطقة منذ نشأة الدولة العربية الإسلامية وامتدادها بالفتوحات لتشمل كل البلدان العربية من المحيط إلى الخليج، بل إن امتدادها في بعض مراحل تطورها قد وصل إلى ما هو أبعد من تلك الحدود.

صحيح أن تعاقب دول الخلافة الإسلامية وتعدد مراكزها في مرحلة لاحقة قد مثل حالة من حالات الانقسام على مستوى المنطقة، ثم خضوع الدولة العربية الإسلامية للخلافة العثمانية قد غيب نسبيًّا هويتها العربية مقابل حضور الهوية الإسلامية، ثم سقوط دولة الخلافة العثمانية وهيمنة الدول الغربية على المنطقة،

---

(1) لمزيد من التفاصيل حول النظام الإقليمي العربي، يمكن الرجوع إلى:
- جميل مطر، وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي الخليجي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

وتفتيتها إلى دول لكل منها حدودها السياسية التي أصبحت فيما بعد حدود للدول العربية الحديثة بعد رحيل المستعمر وحصولها على الاستقلال. فالأصل في التاريخ السياسي للمنطقة هو الوحدة، والتجزئة هي نتاج لمرحلة الهيمنة الاستعمارية، وإن أصبحت التجزئة تمثل واقعًا سياسيًّا.

وتعود نشأة النظام الإقليمي العربي لمرحلة استقلال الدول العربية من الهيمنة الاستعمارية، وتأسيس جامعة الدول العربية عام 1945 كإطار مؤسسي ممثل للنظام الإقليمي العربي، بعضوية سبع دول عربية (مصر والعراق ولبنان والسعودية وسوريا وشرق الأردن - الأردن منذ عام 1946 - واليمن الشمالي).

ثم اتسعت عضوية الجامعة لتشمل الدول العربية الأخرى التي استقلت تباعًا حتى أصبحت الجامعة تضم 22 دولة عربية، وإذا كان وجود الجامعة وما انبثق عنها من منظمات فرعية يعد التمثيل المؤسسي للنظام الإقليمي العربي، فإن الحس القومي للشعوب العربية والموجه لتفاعلاتها الداخلية والخارجية، والهوية العربية الجامعة تمثل الحضور الشعبي للنظام الإقليمي العربي.

وبذلك يمكن القول إن نشأة الجامعة العربية من جهة وسيادة الفكر القومي الجامع للشعوب العربية من جهة أخرى يمثلان الركيزتين الأساسيتين للنظام الإقليمي العربي.

المحور الثاني: النظام الإقليمي العربي بين القوة والضعف:

إن المتتبع لمسيرة النظام الإقليمي العربي يمكنه الوقوف على مراحل قوته وفاعليته، ومراحل ضعفه وتراجعه، ففي مرحلة الخمسينيات والستينيات وحتى بداية مرحلة السبعينيات من القرن الماضي كان النظام الإقليمي العربي حاضرًا وبقوة سواء على مستوى تفاعلاته الداخلية أو الخارجية، رغم قلة عدد الدول العربية المستقلة في الخمسينيات والستينيات. ويمكن ملاحظة تلك القوة والفاعلية في أداء النظام

الإقليمي العربي من خلال أداء جامعة الدول العربية في تلك المرحلة، سواء في دعمها للشعوب العربية للمطالبة باستقلالها وتقرير مصيرها، أو من خلال دعمها للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب الأولى، وقد برز ذلك وبقوة في أثناء العدوان الثلاثي على مصر، وكذلك تجاه محاولة الضغط بورقة المعونات الأمريكية على السياسة المصرية في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر.

بالإضافة إلى قدرة الدول العربية على التصدي لمحاولة العراق لغزو الكويت في فترة حكم عبد الكريم قاسم عام 1961، ثم قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، صحيح أن هذه الوحدة لم تستمر لأكثر من ثلاث سنوات، إلا أن مجرد قيامها دليل على قوة التوجهات العربية ودفعها للبلدان العربية باتجاه التعاون والوحدة.

بالإضافة إلى قوة الخطاب السياسي العربي الصادر عن الجامعة، أو الصادر عن دول مثلث الارتكاز وفي مقدمتها مصر تجاه القوى الدولية، وضغوطها على المنطقة، ثم مساندة الدول العربية النفطية لدول المواجهة بحظر النفط عن الدول المساندة لإسرائيل في حرب أكتوبر عام 1973.

كما اتضحت قوة النظام الإقليمي العربي وقوة جامعة الدول العربية باعتبارها المؤسسة المعبرة عنه من خلال جملة الاتفاقيات والهيئات العربية المشتركة كاتفاقية الدفاع العربي المشترك عام 1950، واتحاد الإذاعات العربية عام 1955، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (ألكسو) عام 1970، ومنظمة العمل العربية عام 1972، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية عام 1972، وصندوق النقد العربي عام 1977[1].

(1) المنظمات العربية المتخصصة، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية:
http://www.leagueofarabstates.net/ar/devices/organizations/Pages/OrganizationCommittee.aspx

وتمثل المقاطعة العربية لمصر بعد اتفاقية كامب ديفيد عام 1979 شكلًا من أشكال قوة النظام الإقليمي العربي وقدرته على اتخاذ سياسات موحدة تجاه القضايا العربية المحورية.

ويمكن إرجاع هذه القوة والفاعلية التي تمتع بها النظام الإقليمي العربي في تلك المرحلة إلى عدة عوامل بعضها ذاتي وداخلي، والبعض الآخر خارجي، وتتمثل العوامل الذاتية والداخلية فيما يلي:

- إدراك صناع القرار خاصة في دول مثلث الارتكاز وفي مقدمتها مصر لعناصر القوة التي يتمتع بها النظام الإقليمي العربي، وقدرتهم على توظيف تلك العناصر لدعم النظام الإقليمي العربي وما ينبثق عن جامعة الدول العربية من سياسات.

- وجود شخصيات قيادية امتلكت الكاريزما والرؤية والقدرة على التأثير باتجاه دعم النظام الإقليمي العربي وفي مقدمتها الرئيس المصري جمال عبد الناصر الذي امتلك مشروعًا نهضويًّا لم يقف عند حدود جمهورية مصر العربية، بل امتد ليكون مشروعًا نهضويًّا عربيًّا، والملك فيصل بن عبد العزيز والشيخ زايد بن سلطان آل نهيان طيب الله ثراهما.

- تسخير الأداة الإعلامية من خلال إذاعة صوت العرب لخلق مناخ عربي داعم ومساند لسياسات الجامعة ولدور مصر كدولة قائد على مستوى النظام الإقليمي العربي.

- الحس القومي العربي الذي كان حاضرًا وبقوة سواء على المستوى الشعبي أو على مستوى القيادات السياسية، والذي يعد ركيزة أساسية داعمة للنظام الإقليمي العربي.

- إدراك صانع القرار لطبيعة النظام الدولي ثنائي القطبية آنذاك، وما يسوده من قيم، وقدرته على استثمار هذا المناخ وما يتيحه من مناورة لدعم النظام الإقليمي

العربي وما يصدر عن جامعة الدول العربية من قرارات. ولعل تأسيس منظمة عدم الانحياز عام 1955 من قبل رئيس الوزراء الهندي جواهر لال نهرو والرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس اليوغوسلافي تيتو يقدم نموذجًا واضحًا لفهم صانع القرار للبيئة الدولية آنذاك، ومحاولة مقاومة سياسة الاستقطاب[1].

وشهد النظام الإقليمي العربي منذ نهاية السبعينيات من القرن الماضي وما تلاها ضعفًا وتراجعًا لأسباب داخلية وأخرىٰ خارجية، ويمكن تحديد أهم مظاهر الضعف فيما يلي:

- وضعية مصر كدولة عربية غير مركزية بعد القطيعة العربية لها وإخراجها من دائرة تفاعلاتها الأولىٰ (الدائرة العربية).

- ضعف النظام الإقليمي العربي نتيجة غياب الدور المصري وعدم قدرة أي من الدول العربية الأخرىٰ علىٰ القيام بدور القائد علىٰ مستوىٰ النظام الإقليمي العربي.

- انشغال الدول العربية بقضاياها الخاصة مما ساعد علىٰ بروز التنظيمات العربية الفرعية كمجلس التعاون الخليجي.

- تراجع قضية الصراع العربي - الإسرائيلي كقضية محورية جامعة منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد للسلام، وما ترتب عليها.

ومن بين أبرز عوامل ضعف النظام الإقليمي العربي منذ بداية الثمانينات ما يلي:

1- قيام الثورة الإيرانية التي مثلت تهديدًا أيديولوجيًّا وسياسيًّا لدول الخليج العربية.

2- نشوب الحرب العراقية - الإيرانية واستمرارها لثمان سنوات.

---

(1) حركة عدم الانحياز دورها وأساليب عملها، الجمعية العامة لمجلس الأمن، ص20، المرجع الإلكتروني: https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/65/896

3- الأزمة العراقية - الكويتية وما ترتب عليها من خلافات عربية - عربية سواء المتعلقة بالموقف من تلك الأزمة، أو المتصلة بالخلاف حول التدخل الخارجي لتحرير الكويت.

4- انهيار الاتحاد السوفييتي وتحويل النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية، ومن ثم فقدان الدول العربية للقدرة على المناورة فيما يتعلق بخياراتهم السياسية الداخلية والخارجية.

5- العولمة ببعدها السياسي والاقتصادي والثقافي وما مثلته من اختراق لمفهوم السيادة الوطنية واستقلالية القرار، وتأثير ذلك على المستوى القطري والمستوى العربي بشكل عام.

وجاءت الألفية الثالثة بتحديات مضافة بدءًا بـ:

- أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، وما مثلته من ضغوط على العالم العربي والإسلامي.

- الحرب الأمريكية على العراق، وإسقاط النظام العراقي، والقضاء على البنية السياسية والاقتصادية والعسكرية للعراق. وما يعنيه ذلك من إضعاف للنظام الإقليمي العربي.

- الأزمة الاقتصادية العالمية عام 2008 وما مثلته من ضغوط على الدول العربية حتى النفطية منها، إذ تراجعت قدراتها على الوفاء باحتياجاتها التنموية والعسكرية.

- ومثّل اندلاع ما عرف بالربيع العربي - الذي انطلق من تونس في نوفمبر 2010 وتتابعت موجاته لتشمل كل من مصر وليبيا واليمن وسوريا - الحدث الأهم على المستوى العربي، خاصة وأنه قد جاء بعد حالة من الاستمرارية السياسية التي امتدت لما يزيد على أربعة عقود رغم ما يعج به الواقع العربي سواء على المستوى

القطري أو الإقليمي من مشكلات. وقد شغلت الأوساط السياسية والإعلامية والأكاديمية بهذا الحراك غير المسبوق على المستوى العربي، ففي حين شغلت النظم السياسية العربية بكيفية التعامل معه ومحاولة احتوائه، أو التحكم في تطوراته، شغلت الأوساط الإعلامية برصده وتتبع وتغطية أحداثه، بينما عني الباحثون والأكاديميون بمحاولة تحليله وفهمه، والتنبؤ بمآلاته.

وإن كانت جمهورية مصر العربية تعد الدولة الوحيدة التي استطاعت الحفاظ على أمنها واستقرارها بعد سقوط نظام الإخوان المسلمين، فإن بلدان ما عرف بالربيع العربي قد انزلقت إلى حالة من العنف والفوضى والانهيار الاقتصادي، وما زال البعض منها غير قادر على تجاوز حالة الفوضى والصراع (ليبيا - سورية - اليمن).

- وجاءت جائحة كورونا لتمثل تحديًا جديدًا، صحيح أنها قد مثلت تحديًا صحيًّا واجتماعيًّا ونفسيًّا واقتصاديًّا تعرض له العالم بأسره، إلا أن تداعياتها كانت قوية ومؤثرة سلبًا على النظام الإقليمي العربي، خاصة وأن بعض دوله لم تكن قادرة لأسباب اقتصادية وسياسية وأمنية على التعامل مع هذه الأزمة بشكل صحيح، وقدمت دول الخليج العربي نموذجًا ناجحًا إلى حد ما في التعامل معها سواء على المستوى الصحي أو الاقتصادي أو السياسي، وربما يعود ذلك لما تتمتع به من جهوزية عالية في إدارة الأزمات، أو لإمكاناتها المادية من جهة، وقلة تعدادها من جهة أخرى.

وقد قامت دول الخليج العربي بدور فاعل في تقديم الدعم للعديد من الدول العربية والأجنبية لمساعدتها في مواجهة الجائحة.

ويمثل هذا السلوك من قبل دول الخليج العربي ومصر أحد أشكال تضافر الجهود على مستوى النظام الإقليمي العربي في مواجهة التحديات المشتركة، إلا أن تداعيات الجائحة كادت أن تربك بعض الحكومات العربية وتعطل عجلة الاقتصاد بشكل كامل، مما مثَّل ضغوطًا مضافة لم تقوَ الدول على تحملها خاصة وأنها امتدت لما يزيد عن العامين.

وقدمت إمارة دبي في تعاملها مع الجائحة نموذجًا ناجحًا إلى حد كبير باعتباره قد جمع بين مواجهة الجائحة من الناحية الصحية بتطبيق الإجراءات الاحترازية وتوفير المستشفيات والطاقم الطبي، بالإضافة إلى توفير اللقاحات للمواطنين والمقيمين والزائرين، وعملت في الوقت ذاته على إعادة عجلة الاقتصاد إلى وضعها الطبيعي بفتح الأسواق والمزاوجة بين العمل المباشر والعمل عن بعد في تسيير خدماتها بشكل عام، مما شجع عدد من الدول العربية والأجنبية بأن تحذو حذوها خشية الوقوع في كارثة اقتصادية لا يمكن تجاوزها.

- وإذا كانت اتفاقية كامب ديفيد في نهاية السبعينيات قد أدت إلى قطيعة عربية مع مصر، فإن اتفاقية السلام بين إسرائيل وعدد من البلدان العربية مثلت تحديًا للنظام الإقليمي العربي، ففي حين بقي هذا النظام جامعًا للدول العربية، ومانعًا من دخول أي طرف غير عربي، فإن معاهدة السلام العربية - الإسرائيلية، وما قد يترتب عليها من تطبيع يمثل تحديًا للنظام الإقليمي العربي باعتبار أن إسرائيل يمكن أن تكون أحد أطراف هذه المنظومة.

- وإذا كان تغريب التعليم والعولمة من جهة وسياسات التطبيع من جهة ثانية، والانفتاح الاقتصادي من جهة ثالثة قد أدت إلى تعاظم الوجود الأجنبي في المنطقة، مما قد يهدد الثقافة والهوية العربية لغةً وقيمًا ومنظومة فكرية وثقافية وهو ما يمثل تحديًا أكبر للنظام الإقليمي العربي الذي بقي صامدًا خاصة على المستوى الاجتماعي ضد محاولات التفتيت، إلا أنه قد لا يبدي هذه الدرجة من الصلابة مستقبلًا في ظل غلبة الثقافة الأجنبية على الثقافة العربية لدى الأجيال الشابة.

ويبدو هذا التهديد أكثر احتمالًا في ظل ما أحدثته موجات ما عرف بالربيع العربي من صراعات داخلية على أسس عرقية وطائفية ودينية إلى درجة هددت الهوية القومية للدولة الوطنية، مما دفع البعض للحديث عن هويات دون وطنية تشكل في حال

بروزها تهديدًا للهوية القومية على المستوى القطري، ناهيك عن تهديدها للهوية العربية الجامعة والتي تعد الركيزة الأساسية للنظام الإقليمي العربي.

ورغم كل تلك التحديات التي أضعفت النظام الإقليمي العربي فإن بعضها قد أدى إلى تحركه نحو التماسك من جديد، ولعل التحالف الخليجي العربي لإدارة الأزمة اليمنية يعد نموذجًا لهذا التماسك، بالإضافة للتقارب الخليجي المصري الذي يمثل تحركًا بهذا الاتجاه، وكذلك التحرك العربي التعاوني باتجاه سوريا والعراق يقدم نموذجًا آخر لهذا التماسك، والتقارب المصري الليبي، والمصري السوداني نموذج مضاف للاتجاه نحو التماسك في النظام الإقليمي العربي، كما أن إجبار تركيا على الخروج كطرف فاعل في بعض حالات الصراع في المنطقة كالحالة الليبية والحالة السورية، وكذلك التحرك باتجاه محاولة تحجيم الدور الإيراني سواء في الحالة اليمنية أو الحالة العراقية أو السورية واللبنانية، يدعم تماسك النظام الإقليمي العربي ويقلل من احتمالات اختراقه من قبل أطراف إقليمية غير عربية كتركيا وإيران.

المحور الثالث: النظام الإقليمي العربي والسيناريوهات المحتملة:

في ضوء التحديات التي يشهدها النظام الإقليمي العربي من جهة، والمستجدات على المستوى الدولي والإقليمي خاصة ما تعلق منها بالتقارب الأمريكي - الإيراني من جديد في ظل وصول الحزب الديمقراطي لسدة الحكم بقيادة الرئيس بايدن من جهة، وتعاظم الاهتمام الأمريكي بمنطقة شرق آسيا، مقابل تراجع نسبي في اهتمامها بالمنطقة العربية من جهة ثانية، بالإضافة إلى اندلاع الحرب الروسية - الأوكرانية وما يمكن أن تقود إليه مآلاتها من تداعيات على المستوى الدولي والإقليمي، الأمر الذي يجعل من المهم محاولة استشراف السيناريوهات المحتملة لحال النظام الإقليمي العربي في ظل التحديات الراهنة والمحتملة، وفيما يلي عرض لأهم هذه السيناريوهات:

- **سيناريو الفوضى وانفراط النظام**: مع اندلاع موجات ما عرف بالربيع العربي، واتساع دائرتها، وتلاحق الأحداث فيها بشكل قاد إلى سقوط نظم عربية كانت تبدو - قبل تلك الأحداث - راسخة وقوية بفعل استمراريتها لما يزيد على أربعة عقود من جهة، وامتلاكها لأدوات القوة والضبط الاجتماعي من جهة ثانية، ولتحالفاتها مع القوى الخارجية من جهة ثالثة، إلا أن سقوطها السريع سواء بمغادرة البلاد أو التنحي أو باستخدام القوة الخارجية، قد أفرز واقعًا سياسيًّا عربيًّا جديدًا، أهم ملامحه:

- انكشاف هشاشة هذه النظم رغم ما تمتلكه من قوة.

- كسر حاجز الخوف لدى الشعوب العربية، مما قادها لمواصلة الحراك والضغط باتجاه التغيير.

- ضعف القوى السياسية العربية وعدم استعدادها بما يكفي للحظة التغيير بوجود بديل متفق عليه يمكن أن يقود عملية التغيير، ويحقق تطلعات الشعوب.

- استثمار الجماعات الإسلامية لحالة الفراغ، وقفزها على المشهد السياسي[1].

- انقسام المواقف المجتمعية بين مؤيد ومعارض لصعود الإسلام السياسي.

- انتشار حالة من العنف وعدم الاستقرار السياسي.

- انقسام المواقف السياسية الرسمية حيال ما يحدث في بلدان الحراك، وخشية النظم السياسية العربية التي ما زالت متماسكة من امتداد ذلك الحراك إليها، وتهديد أمنها واستقرارها.

وقد قاد ذلك الواقع بملامحه السابقة إلى صعود سيناريو استمرارية الفوضى

(1) عبد الله يوسف سهر، صعود التيارات الإسلامية في ضوء معادلات الهيمنة وتوازن القوى الإقليمي، في: «حركات الإسلام والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول»، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2، 2014، ص46-51.

وانفراط النظام الإقليمي العربي، خاصة وأنه قد سبق تلك الأحداث بسنوات تصريحات من مسؤولين غربيين تقدم ما سمي الفوضى الخلاقة باعتبارها تمثل الإستراتيجية الغربية تجاه المنطقة بهدف تغيير الواقع السياسي العربي القائم، وإحلال واقع مغاير يمهد لمزيد من التفتيت والتجزئة على أسس عرقية ومذهبية، لإحلال المنظومة الشرق أوسطية محل المنظومة العربية، وإن تم تغليف تلك الإستراتيجية بدعاوي الديمقراطية والحريات السياسية[1].

كما أن المعرفة بقدرة الشعوب على الاستمرارية في المطالبة بالتغيير قد تقود إلى الاعتقاد باستمرارية حالة الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، وذلك لأن محاولات التغيير لا تقود في بدايتها إلى تغيير الأوضاع وفق مطالب الشعوب، بل تشهد حالة من الصعود والتراجع على نحو يؤدي إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي والمجتمعي مصحوب باضطرابات متفاوتة من حالة إلى أخرى، لسنوات أو لعقود، وفقا لظروف كل حالة[2].

وبالرغم من أن ذلك السيناريو قد بدا السيناريو الأكثر احتمالًا عند بداية

---

(1) نقلًا عن تصريح لهنري كيسنجر منشور على موقع صحيفة الديلي سكيب اللندنية بعنوان: *"If You Cant Hear the Drums of War You Must Be Deaf"*، 2012/2/18، على شبكة المعلومات الدولية، الرابط التالي:
http://www.dailysquib.co.uk/world/3089-henry-kissinger-if-you-can-t-hear-the-drums-of-war-you-must-be-deaf.html

ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى:
- رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة (السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته)، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012.
- ستيفان هالبروج ونثان كلارك، التفرد الأمريكي (المحافظون الجدد والنظام العالمي)، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.

(2) وحيد عبد المجيد، ربيع العرب وحروبهم: المخاض الأخير؟، القاهرة، مجلة السياسية الدولية العدد 199، يناير 2015.

موجات الحراك الشعبي العربي وصعود الإسلاميين في بعض أقطار ما عرف بالربيع العربي، فإن تطورات الأوضاع بعد ذلك قد قادت إلى تراجعه نسبيًّا، خاصة بعد ثورة 30 يونيو في مصر وعزل الرئيس الراحل محمد مرسي، والتقارب الخليجي المصري.

كما أن سقوط جماعة الإخوان المسلمين في مصر وهي التنظيم الأقوى على المستوى العربي، إنما يعني سقوط الإسلام السياسي كخيار لدى شرائح واسعة على امتداد الوطن العربي والإسلامي، خاصة في ظل ما أوضحته ممارسات جماعات الإسلام السياسي في فترة صعودها من إخفاقات سياسية وممارسات عنيفة أخلت بالاستقرار المجتمعي.

وإذا كان سقوط الإسلاميين في مصر قد وضع نهاية لتيار الإخوان المسلمين كأحد الخيارات المنشودة من حالة الفوضى الخلاقة، فإن وصول الرئيس الأمريكي بايدن إلى السلطة وتوجهات حكومته باتجاه المنطقة بالتذرع بملف حقوق الإنسان والحريات للتدخل في المنطقة، قد يعيدان سيناريو الفوضى من جديد.

- **سيناريو الاستقطاب والمحاور**: قادت حالة عدم الاستقرار السياسي المفاجئة التي أحدثتها موجات ما عرف الربيع العربي في البداية إلى محاولة النظم السياسية العربية التعامل معها بحذر من جهة، ومحاولة التحرك ضمن محاور كاستمرار لتحالفات قديمة، أو لخلق تحالفات جديدة باعتبار أن وجود أكثر من قطب في إدارة هذه الحالة العربية غير المستقرة تمثل خيارًا مناسبًا أمام النظم السياسية العربية، بحيث يعمل كل قطب على إدارة الأوضاع والدفع بها بالاتجاه الذي يضمن مصالحه.

ففي حين كانت التحالفات السابقة قائمة على ما عرف بقوى الاعتدال من جهة في مقابل قوى الممانعة من جهة ثانية، فإن حالة عدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية إثر اندلاع موجات ما عرف بالربيع العربي قد استبدلت تحالفات جديدة بهذه التحالفات قائمة على الموقف من حالة الاحتجاجات والفوضى في بعض الدول

العربيـة، وعمليـة حـصر نطاقهـا والتحكـم في مآلاتهـا، وطـال هـذا التغيـير بعـض المنظومات التي بقيت متماسكة كالمنظومة الخليجية، إذ تكتلت دول الخليج العـربي، وخاصة السعودية والإمارات والبحرين، وطالبت بتوسيع دائرة التكتل الخليجي لتشمل الأردن والمغرب، باعتبارهمـا نظـامين يـسعيان إلى الحفـاظ على الأمـن والاسـتقرار في المنطقة، وتحول دون امتداد واتساع نطاق الإرباك وعدم الاستقرار الـسياسي، وإن لـم يتخذ أي إجراء باتجاه ذلك.

- **سيناريو القطب الجاذب**: بالرغم من أن بـوادر بـروز مثـل هـذا الـسيناريو في البداية كانت غائبة، أو ربما متعذرة خاصة في ظل تعذر بروز هذا القطـب الجـاذب في الحالة العربية، لما يزيد على ثلاثة عقود، بعد توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيـل، وغياب دورها المركـزي الفاعـل على المـستوى العـربي، وبـروز التنظيمـات الإقليميـة الفرعية التي عملت في أحيان كثيرة بشكل تعارضي لا تكاملي، مما أضـعف المنظومـة العربية، وعزز في الوقت ذاته احتمالات تقويضها، وإحلالها بالمنظومة الشرق أوسطية.

وجاءت حالة عدم الاستقرار السياسي في ظل موجات ما عـرف بـالربيع العـربي لتعزز حالة الانقسام على المستوى القـومي والقطـري، إلا أن تطـورات الأوضـاع بعـد ذلك تبدو بأنها تدفع بالاتجاه المعاكس، خاصة بعـد ثـورة 30 يونيـو 2013 في مـصر، وعزل الرئيس الراحل محمد مرسي وإنهاء حكـم الإخـوان المـسلمين - كمـا سـبقت الإشارة.

وجاءت المساندة الخليجية (السعودية - الإماراتية - الكويتيـة) لمـصر، ومـن ثـم التقاء محوري دول المركز (مصر والسعودية) والدعم الإماراتي - الكويتي لهذا التقـارب وتعزيزه، لتمثل قطبًا جاذبًا وداعمًا لاتجاهات الحفاظ على الأمن والاسـتقرار في مقابـل اتجاهات التغيير والفوضى خاصة وأن هذا التقارب يحظى بدعم ومساندة نظـم عربيـة أخرى.

كما أن تطورات الأوضاع في كل من تونس وليبيا التي تشير إلى تراجع شعبية قوى الإسلام السياسي، تنبئ بمزيد من التقارب بين هذه البلدان ودول المركز مما يعزز سيناريو القطب الجاذب.

بالإضافة إلى أن استعادة مصر لقوتها السياسية والاقتصادية والحضارية ولدورها على المستوى العربي والإفريقي والمتوسطي قد مكنها من القيام بدور أساسي في إدارة الأزمة الليبية، وتبدو مصر اليوم أكثر صلابة في إدارة الكثير من الملفات على مستوى المنطقة خاصة ما تعلق منها بالأمن القومي العربي من خلال إعادة صياغة علاقاتها التحالفية سواء على مستوى الدائرة المتوسطية، أو على مستوى العلاقات المصرية الخليجية، أو العلاقات المصرية الإفريقية، ناهيك عن تعزيز شراكاتها الدولية.

ومما يدفع باتجاه تدعيم هذا السيناريو أن الشعوب العربية في بلدان ما يعرف بالربيع العربي التي تأملت في التغيير لإصلاح أوضاعها المعيشية، وجدت أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي قد فرض مزيدًا من التحديات الأمنية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إذ تنامت معدلات البطالة واتسع نطاق الفقر، وانخفضت معدلات أمن الإنسان في ظل الصراع وتراجع حضور مؤسسات الدولة، مما دفعها إلى تقديم أولويات الأمن والاستقرار على مطالبها المتعلقة بالحرية والمشاركة السياسية، مما يدفع باتجاه تعزيز سيناريو القطب الجاذب إذا تحولت مواقف الكثيرين ممن رحبوا بالحراك الشعبي في بداياته بعد أن تشككوا في مآلاته وأنهكتهم تداعياته.

وتبقى فرص تحقق هذا السيناريو مرهونة بعدة أمور أولها:

1- استمرار التقارب الخليجي - المصري.

2- صمود النظام السوري وقدرته على بسط سيادته على معظم الأراضي السورية.

3- تراجع دور تركيا وقطر عن دعم جماعات الإسلام السياسي في ظل الضغوط

الخليجية والعربية عليها، خاصة بعد توقيع اتفاقية العلا واستعادة العلاقات التركية - العربية.

4- عدم حدوث تغيير في المواقف الدولية باتجاه دعم جماعات الإسلام السياسي من جديد.

5- استمرار التحالف الدولي ضد الجماعات المتطرفة ومكافحة الإرهاب.

6- بالإضافة إلى أن التحولات على المستوى الدولي تشير إلى احتمال تعدد مراكز القوى أو ثنائياتها وفق ما ستقود إليه مآلات الحرب الروسية - الأوكرانية من جهة، والتنافس الصيني - الأمريكي من جهة ثانية، قد يتيح مجالًا أفضل للمناورة، ويقلل من الضغوط والتحديات التي قد يتعرض لها النظام الإقليمي العربي.

*

خاتمة الدراسة:

في ضوء السيناريوهات السابقة يمكن استشراف سيناريوهات مستقبل النظام الإقليمي العربي، فوفق السيناريو الأول (الفوضى وانفراط النظام) يبدو النظام الإقليمي العربي مهددًا بمزيد من الضعف والتفكك الذي قد يصل إلى درجة انفراط النظام، بل إن البعض يذهب إلى ما هو أصعب من ذلك بالحديث عن تراجع الدولة القومية أمام صعود الولاءات دون القومية (مذهبية وطائفية وعرقية) مما قد يفسح المجال لذوبان هوية المنطقة العربية الجامعة المانعة وبروز الهويات الفرعية.

وبالنسبة للسيناريو الثاني (الاستقطاب والمحاور) تبدو احتمالاته قوية خاصة في ظل المعرفة بطبيعة التحالفات في هذه المرحلة والتي تحولت من تحالفات مبدئية إلى تحالفات مصلحية، ومن تحالفات دائمة إلى مؤقتة، ومن تحالفات كلية إلى تحالفات جزئية فقد يلتقي أعضاء أي تحالف حول بعض الملفات ويختلفون في ملفات أخرى.

وتشير التفاعلات العربية - العربية منذ عام 2014 على أرجحية السيناريو الثالث (القطب الجاذب) خاصة في ظل توطيد العلاقات بين دول الخليج العربي ومصر باعتبارها الدول الأكثر فاعلية وتأثيرًا على المستوى العربي في هذه المرحلة، وصمود هذا التحالف لفترة من الزمن في ظل تحديات كثيرة ينبئ بقناعة قادة هذه الدول وشعوبها بأن التقارب والتكتل العربي خيار حتمي للتمكن من مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية.

*

المصادر والمراجع

- جميل مطر، وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- حركة عدم الانحياز دورها وأساليب عملها، الجمعية العامة لمجلس الأمن، المرجع الإلكتروني: https://undocs.org/pdf?symbol=ar/A/65/896
- رمزي المنياوي، الفوضى الخلاقة (السيناريو الأمريكي لتفتيت الشرق الأوسط والنظرية الصهيونية التي تبنتها أمريكا لشرذمته)، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012.
- ستيفان هالبروج ونثان كلارك، التفرد الأمريكي (المحافظون الجدد والنظام العالمي)، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، 2005.
- عبد الله يوسف سهر، صعود التيارات الإسلامية في ضوء معادلات الهيمنة وتوازن القوى الإقليمي، في: «حركات الإسلام والسلطة في العالم العربي: الصعود والأفول»، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط2، 2014.
- علي عسكر وآخرون، البحث العلمي، الكويت، مكتبة الفلاح، ط3، 2003.
- كمال المنوفي، مقدمة في مناهج وطرق البحث في علم السياسة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1984.
- محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي الخليجي العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
- المنظمات العربية المتخصصة، الموقع الرسمي لجامعة الدول العربية: http://www.leagueofarabstates.net/ar/devices/organizations/Pages/OrganizationCommittee.aspx
- هنري كيسنجر، If You Cant Hear the Drums of War You Must Be Deaf ، موقع صحيفة الديلي سكيب اللندنية على شبكة المعلومات الدولية، في 2012/2/18، على الرابط التالي: http://www.dailysquib.co.uk/world/3089-henry-kissinger-if-you-can-t-hear-the-drums-of-war-you-must-be-deaf.html
- وحيد عبد المجيد، ربيع العرب وحروبهم: المخاض الأخير؟، القاهرة، مجلة السياسية الدولية، العدد (199)، يناير 2015.

● ○ ●